

بنجاعة على نفوذ المفتي واتباعه. والأهم من ذلك كله هو أن هذا الحل يمكن أن يواجه «الحقيقة التي لا يمكن الهروب منها، وهي ان دولة صهيونية موجودة الآن في فلسطين فعلاً» (المصدر نفسه، ص ٨٩٩). ألا أن مثل هذا التوجه قد يؤدي، من ناحية ثانية، الى تفكك الجامعة العربية؛ ولكن لاخوف من ذلك، ان ليس لدى أي من الدول العربية قوى عسكرية كافية تستطيع بواسطتها تحدي الجيش الأردني أو الهاغاناه. وأضاف هورنر أنه فهم من سيلفر أنه بالامكان ترتيب الأمر بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله مباشرة، بحيث تدخل القوات الأردنية في ١٦ أيار (مايو) الى القسم العربي من فلسطين، ثم يتم اجراء استفتاء بين السكان هناك حول شرعية الضم (وهو ماتم فعلاً فيما بعد). و«لجعل هذا الاقتراح أكثر جاذبية للعرب»، دون غيرهم، قد يكون من المناسب «القيام بتبادل سكاني بين شرق الأردن والدولة الصهيونية»، مما يعني، عملياً، ترحيل العرب من الدولة اليهودية. أما بالنسبة للقدس، فيمكن وضعها تحت سلطة مشتركة لشرق الأردن والدولة الصهيونية، أو فرض نظام وصاية من قبل الأمم المتحدة عليها. وهذا الحل سيساعد على «ابقاء الاتحاد السوفياتي بعيداً عن هذه المنطقة الحيوية [الشرق الأوسط]، لكونه مقبولاً من قبل الصهيونيين، والى حد ما من قبل العرب أيضاً» (المصدر نفسه، ص ٩٠٠ — ٩٠١).

وفي الوقت نفسه، لاحظ الأميركيون أن الموقف الصهيوني راح يتصلب بشكل لم يعهده في السابق، الى أن اكتشفوا «سر» ذلك بعد لقاء شاريت مع مارشال، حيث لمح له الى اتفاق الوكالة اليهودية مع عبد الله، مضيفاً أن البريطانيين أيضاً يعلمون بذلك ويوافقون عليه (المصدر نفسه، ص ٩٤٠). وسارع مارشال الى الاستفسار من بيفن عن ذلك، ولكنه لم يحظ بجواب.

ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب، دعا الرئيس ترومان، في ١٢ أيار (مايو)، مستشاريه وكبار المسؤولين في حكومته، للتشاور واياهم بشأن الوضع في فلسطين. وقد أبلغ المجتمعون أن اليهود سيعلمون دولتهم مع انتهاء الانتداب، بينما ستدخل قوات الملك عبد الله الى القسم العربي من فلسطين. وطالب كليفورد، مستشار الرئيس، بالاعتراف بالدولة اليهودية حال قيامها، خشية من أن يكون السوفيات هم السباقون في هذا المجال، بينما عارض ذلك لوفيت، نائب وزير الخارجية؛ ولم تتخذ أية قرارات في الاجتماع (المصدر نفسه، ص ٩٧٢ — ٩٧٦).

وكان كليفورد قد تقدم بمذكرة الى الرئيس ترومان، بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٨، أثنى فيها بحماس على تأييد ترومان للتقسيم، «باعتباره طريق العمل الوحيدة فيما يتعلق بفلسطين التي يمكن أن تقوي موقفنا في مواجهة السوفيات» (المصدر نفسه، ص ٦٩١). كما ذكر كليفورد الرئيس بأن موقفه المؤيد للصهيونيين يتطابق مع السياسات الأميركية السابقة في هذا الصدد. فالكونغرس الأميركي كان قد أعلن موافقته على وعد بلفور بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وتم تأكيد ذلك أيضاً في الاتفاق الأميركي — البريطاني بتاريخ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤. وعاد الكونغرس وأكد مرة أخرى على موقفه السابق في قرار اتخذه بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢. وخلال سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥، أرسلت عدة عرائض أو رسائل من قبل مختلف المسؤولين الأميركيين، تحت الرئيس على